جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

البحث التطبيقي

عنوان البحث باللغة العربية	أثر تنفيذ اصلاحات الحوكمه في الجهاز الاداري للدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	Impact of Implementing Governance in the Administrative Apparatus to Achieve the Sustainable Development Goals
إعداد	نادر نور الدين
إشراف	أ.د / محمد ماجد خشبه

لاستكمال متطلبات الحصول على الماجستير المهني

"التخطيط للتنمية المستدامة"

2022

محتويات البحث

الملخص

على الرغم مما تم إنفاقه من الأمم المتحدة في برامج المساعدات من أجل تنفيذ إصلاحات للدول النامية منذ بداية الألفينيات بما كان يعرف بالأهداف الإنمائية للألفية إلا أنه لازال هناك زيادة كبيرة في معدلات الفقر على مستوى العالم، وما زالت بلدان عديدة تواجه تحديات إنمائية خطيرة أيضاء،

لذلك تم الإتفاق عالميا على أهداف التنمية المستدامة والتيُ صممت لتحل محل الأهداف الإنمائية للألفية، والتي لا يمكن بأي حال من الاحوال ان يتم تنفيذها بمعزل عن تنفيذ أصلاحات الحوكمة

ولتحقيق التنمية المستدامة يجب أن تكون هناك إدارة فعالة وكفء للموارد العامة وإستجابة لإحتياجات المجتمع، ومشاركة من جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني وأن تكون هناك مساءلة ومحاسبة وتعددية وشفافية ومشاركة وتضمين. لذا فإن تعزيز القدرة على الحوكمة الرشيدة يساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف نتائج التنمية المستدامة، والتي تشتمل على خلق فرص العمل، وتعزيز سبل العيش، والحد من الفقر، وحماية البيئة، وتعزيز المجتمعات السلمية.

Abstract

Despite what has been spent by the United Nations for assistance programs to implement reforms for developing countries since the beginning of the 2000s, with what was known as the Millennium Development Goals, there is still a significant increase in poverty rates worldwide, and many countries are still facing serious development challenges as well. Therefore, the sustainable development goals have been universally agreed upon, which are designed to replace the Millennium Development Goals, and which can in no way be implemented in isolation from the implementation of governance reforms. In order to achieve sustainability,

There must be an effective and efficient management of public resources, in response to the needs of society, and the participation of the private sector and civil society, and there must be accountability, pluralism, transparency, participation and inclusion. Therefore, enhancing the capacity for good governance can contribute significantly to achieving the goals of sustainable development outcomes, which include creating job opportunities, enhancing livelihoods, reducing poverty, protecting the environment, and promoting peaceful societies.

المبحث الأول

الإطار النظري للبحث

1.المقدمة

ظهر مفهوم الحوكمة لأول مرة عام 1989 في تقرير للبنك الدولي عن كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في الدول الأفريقية جنوب الصحراء Sub– Saharan Africa، حيث تم الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو الاقتصادي ووجدت المنظمات الدولية المانحة نفسها مضطرة – لا سيما مع وجود شكوك حول قدرتها بالصيغ الحالية على إدارة مخصصات القروض للتنمية لديها – لصياغة آلية جديدة تستطيع من خلالها تحقيق الأهداف التي تصبو إليها بصورة أكثر كفاءة وفعالية وأقل كلفة، فبدأ التفكير في العمل على صك مفهوم جديد يعبر عن حزمة من السياسات والمبادئ العامة المتعلقة "بالأداء الاقتصادي"، وكانت النتيجة ظهور مفهوم الحوكمة الجيدة : Good Governance

فمفهوم الحوكمة أتى مصاحبا لتحول في استراتيجيات المؤسسات المالية العالمية لتحقيق التنمية، وتبلورت فلسفتة في أن محاربة الفساد والمحسوبية والبيروقراطية وسوء الإدارة، وتشجيع الشفافية والمساءلة، سيمكن الدول من خفض الفقر وتحقيق التنمية.

بينما تُعرف التنمية المستدامة: بإنها عملية تطوير وتحسين ظروف الواقع، من خلال دراسة الماضي والتعلم من تجاربه، وفهم الواقع وتغييره نحو الأفضل، والتخطيط الجيد للمستقبل، والاستغلال الأمثل للموارد والطاقات البشريّة والمادية بما في ذلك المعلومات والبيانات والمعارف التي يمتلكها القائمون على عملية التنمية، مع الحرص على الإيمان المطلق بأهمية التعلم المستمر واكتساب الخبرات والمعارف وتطبيقها. ولا تقتصر التنمية على جانب واحد أو مجال واحد فقط من المجالات الحياتيّة بل تشمل التنمية الاجتماعيّة والاقتصادية والسياسية والعسكريّة والإنسانية والنفسية والعقلية والطبيّة والتعليمية والتقنية وغيرها، بحيث تهدف بشكل رئيسي إلى رفع وتحسين مستوى المعيشة لدى الأفراد، وضمان معيشة أفضل للأجيال القادمة.

وتعتبر أهداف التنمية المستدامة SDGs التي تحمل عنوان خطة التنمية لما بعد عام 2015 على مستوى العالم، فقد تم اعتمادها عالميا من 17 هدف على ثلاث محاور اجتماعية وبيئية واقتصادية.

ونتيجة لذلك أستقر لدي الدول والحكومات وخبراء التنمية على أن مفهوم التنمية المستدامة لن يتحقق من خلال الحد من الفقر فقط بل يجب بناء المؤسسات العامة والخاصة وتنمية القدرات البشرية، وتنمية المجتمع المدني وتحقيق قيم العدالة والسلام من أجل تحقيق الإستدامة.

2. مشكلة البحث:

يهدف هذا البحث الي النظر في أهمية الربط بين تنفيذ إصلاحات الحوكمة في الجهاز الاداري للدولة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

حيث أن مؤشرات الأداء الضعيفة المرتبطة بالحوكمة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر إنما هيا من المعوقات الرئيسية المسببة للمشكلات في تنفيذ خطط التنمية المستدامة

وهو ما أشارت الية تقارير المراجعة الطوعية 2018–و2021 والتي أصدرتها وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية، التي تحدثت عن الحوكمة كأحد التحديات الرئيسة للتنمية المستدامة في مصر.

حيث عرض المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2018 التقدم الذي أحرزته البلاد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، مع تسليط الضوء على الأهداف: المياه النظيفة والنظافة الشخصية (الهدف رقم 6)، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة (الهدف رقم 7)، مدن ومجتمعات محلية مستدامة (الهدف رقم 11)، الاستهلاك والإنتاج المسؤولان (الهدف رقم 12)، والحياة على الأرض (الهدف رقم 15).

3.أهداف البحث

- ماهية الحوكمة (نشأتها وتعريفاتها والمبادئ الحاكمه لها).
- ماهية التنمية المستدامة.
- ابراز اهمية الربط بين الحوكمة وتحقيق التنمية المستدامة (الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة مفهومان لايمكن فصلهما).
- معرفة مدي إرتباط جودة المؤسسات بالنهوض بالتنمية ومستوى الفساد.
- رؤية لكيفية عمل الإتفاقيات الدولية كأدوات للحوكمة العالمية.
- مشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع القرار.
- توضيح المؤشرات الدولية المعنية بالحوكمة.
- توضيح المؤشرات الدولية المعنية بالتنمية المستدامة.

4.التساؤلات البحثية

- لا يوجد تعريف موحد للحوكمة أو هناك جهة تدعي ملكية التعريف النهائي
- الابحاث الإكاديمية المتعلقة بالحوكمة الرشيدة ودورها في مواجهة التحديات حول التركيبة النظرية للمفهوم.
- تحقيق الحوكمة الرشيدة من خلال الجمع بين البحث والتدريب ونشر نتائج البحوث، وكذلك تنفيذ ومراقبة البرامج والسياسات إلتى تهدف الي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5.أهمية البحث

تظهر اهمية البحث في ربط مفهوم الحوكمة والاصلاحات الخاصة بة وكيفية مساعدتها لتنفيذ خطط التنمية المستدامة على المستوي المحلي والمركزي وعلى مستوي الدولة وعلى مستوي التعاون الدولي كذلك

حيث أشارت الابحاث التجريبية في 100 دولة بين عامي 1960 و 1990 أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي يتم تعزيزه وزيادتة وتنميته من خلال التعليم، والحفاظ على القواعد القانونية، وانخفاض التضخم، وتوسيع التجارة الدولية، وأن أفضل طريقة لتنفيذ ذلك هو تعزيز الاخلاقيات والجهود المبذولة في مكافحة الفساد، وبالتالي يصبح تحسين ممارسات الحوكمة من الاولويات التي يجب أن تكون لتحقيق مستوى التنمية المستدامة طويلة الأجل للبلدان.

6. منهجية البحث:

- المنهج الوصفى التحليلى
- منهج دراسة الحالة (حالة مصر)

7.حدود البحث

الموضوعية : الحوكمة والادارة الرشيدة

الزمنية: الوقت الحالي وحتي تنفيذ 2030

المكانية: جمهورية مصر العربية

المبحث الثاني
مفاهيم الحوكمة والتنمية المستدامة

تمهيد

ظهر مفهوم الحكم الجيد (Good Governance) في الأدبيات الغربية قبل انقضاء القرن العشرين من قبل المنظمات الدولية المانحة للقروض والمساعدات. فحتى ذلك الحين كانت "المشروطية" (Conditionality) أساسا لإقراض الدول النامية من قبل هذه المنظمات المانحة كالبنك وصندوق النقد الدوليين. وكانت المشروطية تتضمن فرض عدد من الشروط لقيام هذه الدول بحزمة من التغييرات – الاقتصادية بالأساس والسياسية في بعض الأحيان – في هياكلها لتصبح أكثر رأسمالية اقتصاديا، وديمقراطية سياسيا أو ما عرف فى دلك الوقت ببرامج التكيف الهيكلي (Structural Adjustment Programs –SAPs).

فبدأ التفكير في العمل على مفهوم جديد يعبر عن حزمة من السياسات والمبادئ العامة المتعلقة "بالأداء الاقتصادي" والتي يتوجب على الدول النامية التي تبغى الحصول على قروض من المنظمات الدولية المانحة تبنيها والعمل على تحقيقها، وكانت نتيجة ذلك ظهور مفهوم الحوكمة الجيدة Good Governance.

أولاً: ماهية الحوكمة

1. سياق وفلسفة مفهوم الحوكمة

الحكم هو مفهوم قديم قدم التاريخ الإنساني وهو يشير إلى مجموعة مركبة من العمليات والهياكل، العامة والخاصة على السواء، التي تضمن استيعاب وتوفيق المصالح المتعارضة والتوصل إلى حلول توافقية (Weiss, 2000: 796). فالمقصود بمفهوم الحكم هو مفهوم أوسع من الحكومة، بل و يشملها في تفاعلاتها مع العناصر غير الحكومية في المجتمع وعلاقاتهما سويا بالاقتصاد والسياسات العامة (Boyer, 1990: 51). **والحكم – بشكل عام** – يعني مجموعة القواعد التي يتم من خلالها إنفاذ القوة لصالح مجموعة معينة، وبالتالي فإن الحكومة تتصرف لصالح الأفراد وعليها أن تتيح لهم المشاركة في صنع القرارات بصورة متكافئة وفي إطار من الشفافية، والمصداقية، بل وتكون مسئولة أمامهم، وهو ما يجعل أي حكم حكما جيدا (World Bank, 2003: xviii).

الحكم إذن هو الذي يهدف لفهم العلاقات الداخلية بين أجهزة الدولة المختلفة وكذا أنماط العلاقات المتغيرة بين الحكومة والبيروقراطية والمجتمع المدني، **وبالتالي**، وفي ظل ظرف دولي عالمي بداية من ظهور أوبئة وأمراض واختلاف لطرق المعيشة والتواصل وأيضا طرق الحكم وتراجع أداء في اقتصادات

التخطيط المركزي – بالمقارنة بالاقتصادات الغربية الرأسمالية – أتى مفهوم الحكم الجيد بأهداف ليعبر عن اتجاه "تقليل مركزية الدولة" وإعادة ترسيم الحدود الفاصلة بين ما هو عام وما هو خاص من حيث المهام المنوطين بها والسلطات المتاحة وموارد كل منهما، وهو ما يفسح المجال أمام تبني المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية – بوصفها قطاعا أهليا مدنيا – لأدوار تتكامل مع دور الدولة وتسد الفجوات في استراتيجياتها – لتحقيق هدف التشاركية في العملية التنموية (Jayal, 1997: 408). هذا فضلا عن ظهور مستويات جديدة لاتخاذ القرارات وصنع السياسات لمنظمات مابعد الدولة، وهي المنظمات المانحة وغيرها (Axtmann, 2004: 269–70) – كما هو موضح في الشكل (1)

شكل رقم 1. الأطراف الرئيسية في الحوكمة

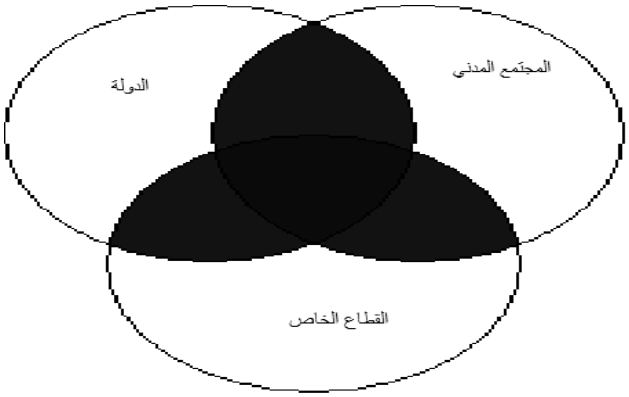

وتمثل الحوكمة أهمية بالنسبة للدولة في:

- تحقيق الإدارة الرشيدة والكفاءة والإستخدام الأمثل للموارد.
- تحقيق الإستخدام الأمثل للبيانات والمعلومات.
- مساعدة صانع القرار لوضع سياسة سليمة ومكتملة ومقبولة مما يؤدي إلى: زيادة الثقة في الحكومة، مكافحة الفساد، تنفيذ الخطط والاستراتيجيات كـ (خطة الإصلاح الإداري، الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، رؤية مصر 2030)، الوفاء بالإلتزامات الدولية (الإتفاقيات – المعاهدات – القرارات).
- تقلل مقاومة أو رفض الخطط والبرامج والمشروعات، وتحسن عمليات متابعة الآداء الحكومي، وتدعم المؤسسية داخل أجهزة الدولة.

كما تمثل أهمية بالنسبة للمواطن في:

- مشاركة كافة الأطراف المعنية لتحسين صنع السياسات العامة.
- تمكين كل الأطراف المعنية أن يكون لها دور ورأي في العمليات الإنتاجية.
- تحسين كفاءة الخدمات الحكومية.
- ترسيخ وجود عقد إجتماعي مبني على الدستور والقانون.

2. تعريفات المنظمات الدولية للحوكمه

- **عرف البنك الدولي** الحكم السيئ على أنه شخصنة السلطة وعدم احترام حقوق الإنسان واستشراء الفساد والحكومات غير المنتخبة وغير الممثلة.

وعرف الحكم الجيد على أنه الطريقة التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وجعل للحكم الجيد ثلاثة أبعاد: شكل النظام السياسي (الهياكل والمؤسسات –ادارة العملية السياسية) –(اتخاذ القرارات من أجل استغلال موارد الدولة لتحقيق التنمية فيها) – (قدرة الحكومة على تخطيط وتنفيذ السياسات المناسبة). (Weiss, 2000: 798)

لذا أعتبر الحكم الجيد هو المقابل الطبيعي للحصول على مساعدات التنمية أو استثمارات من وكالات الإقراض ومن ثم تم ربطه بتبني الدول لسياسات جديدة.

- **عرفت الوكالة الكندية للتنمية الدولية الحوكمة بإنها:** "ممارسة القوة بواسطة المستويات المختلفة للحكومة بأسلوب يتسم بالفعالية، الأمانة، الإنصاف، الشفافية والمساءل" (Johnson, 1997: 1)

ويختلف تعريف الوكالة الكندية عن تعريف البنك الدولى بأنه يقصر ممارسة القوة على الحكومات فقط دون غيرها من الفاعلين. ويقترب أيضاً تعريف لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من التعريفين السابقين ولكن مع استبدال السلطة بالقوة بدون تجاهل للبعد السياسي الذى ضمنته اللجنة في تعريفها لمفهوم أسلوب الحكم ليصبح "استخدام السلطة السياسية وممارسة السيطرة في المجتمع لإدارة موارده من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (OCED, 1995: 14)

- **أما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** فتعرف المفهوم بأنه : قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي، وضمان القانون والنظام، وخلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي .
- **أما التعريف الأشمل والأعم فكان تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** فعرف الحكم بأنه ممارسة السلطة الإدارية والاقتصادية والسياسية لإدارة كافة شئون الدولة، وهو ما يشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بإلتزاماتهم ويوفقون بين اختلافاتهم، (Weiss, 2000: 798). والبرنامج بدوره يعد رائدا في تعريف خصائص المجتمع الذي يعيش

أفراده في ظل حكم جيد. وهو ما عني تحويل بؤرة التركيز إلى حياة الأفراد العاديين، لا سيما أولئك الذين يعيشون قرب قاع المجتمع.

ومن هنا تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوما أشمل وأعم للحكم الجيد وهو مفهوم التنمية الانسانية إذ يركز على الإنسان بدلا من الدولة. ويرى البرنامج أنه يمكن تعريف الحكم على أنه عملية صنع وتنفيذ القرارات، وبالتالي فهو يتضمن أبعادا رسمية وغير رسمية، كما أن الحكم – من منظور فني –هو ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون الجماعات بما في ذلك من آليات وعمليات يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وتفضيلاتهم والتمتع بحقوقهم القانونية وتسوية خلافاتهم – أي أنها تتركز حول إدارة شئون الدولة والمجتمع في مختلف المجالات.

وهكذا أعتمد منهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر على مفهوم التمكين – من خلال ضمان توفير أدوات الديمقراطية والحرية الضرورية للأبعاد السياسية والمدنية من الحكم – والتي تحتل المرتبة الثانية على جدول أولويات البنك الدولي نظرا لأنهم لا يمثلون سوى وسيلة مساعدة على تحقيق النمو والكفاءة. وهكذا تحول البرنامج من التركيز على تحسين الإدارة وتحقيق اللامركزية وتطوير الخدمات المدنية والمحلية إلى المجالات الأكثر حساسية من قبيل حقوق الإنسان والدعم التشريعي والإصلاح القضائي والفساد – وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال تنمية بناء قدرات المجتمع المدني والقطاع الخاص كما أن تقارير البرنامج كانت حريصة على تناول: انتشار الفقر والفروق الطبقية بين الأغنياء والفقراء داخل وعبر المجتمعات وكذلك ارتفاع معدلات البطالة، وتداعي الروابط الاجتماعية وتزايد التهميش وتدمير البيئة.

الأمر الذي دفع البنك الدولي بدوره في تقاريره السنوية حول التنمية في العالم لتناول الأبعاد الأكثر إنسانية في ظروف المعيشة داخل المجتمعات (Weiss, 2000: 802). وهو ما بدا بشكل جلي في شكل تقرير البنك الدولي عام 1997 والذي تم الانتقال فيه من التركيز الضيق على برامج التحرير الاقتصادي لبرامج التحرر السياسي (مع التركيز على أبعاد تطوير المهارات الإدارية والقيادية واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون والديمقراطية والتمتع بالحريات الأساسية).

الحوكمة إذن يجب أن تكون موجهة نحو تحقيق التنمية البشرية وليس فقط النمو الاقتصادي وبالتالي فإن الهدف الرئيسي من تطوير المؤسسات والقواعد الحاكمة هو الارتقاء بحياة الأفراد. وفي سبيل ذلك فإن التطورات يجب أن تكون حريصة على مصلحة الأفراد خلال عمليات التطوير مع عدم الاقتصار على التركيز على المخرجات. ذلك لأن عمليات التطوير تستغرق آجالا أطول من مجرد بدئها فيجب أن يشعر الأفراد بأهمية وقيمة هذه التحولات حتى يظلوا حريصين على إتمام عمليات التحول (UNDP, 2002: 51-52).

ثانياً مفاهيم التنمية المستدامة

لقد عرفتها أول مرة لجنة برندتالند عام 1987، فى تقريرها بعنوان "مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة بإنها:

(التنمية التى تلبى الاحتياجات الحالية، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها)

فهي التنمية التي لا تستنفذ الموارد للأجيال القادمة وتعزز من قدرة المؤسسات بشكل دائم حيث يتقاسم المسئوليات والمنافع على نطاق واسع، أصبح أهم ما يميز مفهوم التنمية المستدامة هو التركيز على ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، بحيث يستلزم الأمر الإهتمام بالجانب البيئى عند إعداد السياسات التنموية، ولقد أخذ المفهوم فى التطور بحيث أصبح مفهوم التنمية المستدامة يغطى ثلاث أبعاد رئيسية: البعد الاقتصادي – البعد الإجتماعي – البعد البيئي، وتعتمد على خمس عناصر اساسية للتنمية المستدامة وهم:

1- **الناس:** القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكالة وضمان الكرامة والمساواه.

2- **الارض:** حماية الموارد الطبيعية للكوكب والمناخ للأجيال القادمة.

3- **الازدهار:** ضمان حيه مزدهرة ومرضية ومنسجمة مع الطبيعة.

4- **السلام:** تعزيز المجتمعات السلمية العادلة الشاملة.

5- **الشراكة:** تنفيذ جدول الاعمال من خلال الشراكة العالمية.

وفي عام 2015، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (193) أهداف التنمية المستدامة باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030. ويبلغ عددها 17 هدف لكل هدف مجموعة من الغايات ليصل إجمالي الغايات 169 غاية، كما يوجد مجموعة من المؤشرات المرتبطة بكل غاية لقياس مدي التقدم المحرز بها بإجمالي 247 مؤشر.

الهدف الاول: القضاء على الفقر:

تخفيض معدلات الفقر بجميع أشكاله – وفقا للتعريفات الوطنية – بمقدار النصف على الإقل بحلول عام 2030، وتوفير الحماية الإجتماعية الملائمة للجميع ووضع الأطر السياسية الازمة لتسريع وتيرة الاستثمار فى الإجراءات الهادفة للقضاء على الفقر.

الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع:

توفير الأمن الغذائى، وضمان حصول الجميع على الغذاء المأمون والمغذى بحلول عام 2030 ،والقضاء على جميع أنواع وأشكال سوء التغذية، ومضاعفة الإنتاجية الزراعية، وتعزيز الزراعة المستدامة، والحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية،

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه:

ضمان تمتع الجميع بأنماط حياة صحية، وخفض نسب الوفيات النفاسية ووفيات المواليد والقضاء على الأمراض المعدية، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، وزيادة التمويل لقطاع الصحة، وتنفيذ الإتفاقيات الإطارية لمنظمة الصحة العالمية، ودعم البحث والتطوير فى مجال اللقاحات والأدوية.

الهدف الرابع: التعليم الجيد:

ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع، والقضاء على التفاوت بين الجنسين فى التعليم، وضمان حصول الفئات الضعيفة والمهمشة على ذات الفرص التعليمية.

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين:

القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف والممارسات الضارة التى تتم ضد النساء والفتيات، وضمان تمتع المرأة بحقوق مساوية لتلك التى يحصل عليها الرجال فيما يتعلق بالحصول على الموارد الأقتصادية، والخدمات المالية، وكذا حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، والميراث والموارد الطبيعية، وتمكينها من المشاركة الكاملة والفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها لشغل المناصب القيادية.

الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية:

ضمان حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة قليلة التكلفة، وخدمات الصرف الصحى، والنظافة الصحية، وتحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث وإلقاء النفايات بها، وزيادة معدلات التدوير وإعادة الاستخدام، وزيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات.

الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة:

حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بتكلفة ميسورة، وتحسين معدل كفاءة استخدام الطاقة، وزيادة نسب الإعتماد على الطاقة المتجددة.

الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد:

تعزيز النمو الإقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، وزيادة المعدلات الإنتاجية، وتبنى السياسات الداعمة لتحقيق التنمية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد.

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية:

زيادة درجة مساهمة الصناعة فى كل من التوظيف والناتج المحلى الإجمالى، وتشجيع التصنيع الشامل والمستدام، بحيث يتم تحديث الصناعات، وزيادة كفاءة استخدام الموارد بها، وزيادة الإعتماد على التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والصديقة للبيئة، وإقامة بنى تحتية مستدامة.

الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة:

تحقيق نمو فى الدخل للأشد فقرا من السكان والحفاظ على استدامة ذلك النمو واستمراريته، وتحقيق الإدماج والشمول الإجتماعى والإقتصادى والسياسى للجميع، وصياغة سياسات تسعى لزيادة درجة المساواة، وضمان تمثيل البلدان النامية بالدرجة الكافية فى عمليات صنع القرار فى المؤسسات الإقتصادية والمالية العالمية.

الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، والأرتقاء بمستوى الأحياء الفقيرة، ورفع درجة السلأمة على الطرق، وتوفير وسائل النقل الأمنة، والملائمة، والمستدامة، والميسورة

التكلفة، وتعزيز التوسع الحضرى المستدام والشامل للجميع، والأهتمام بالتخطيط للتنمية والتخطيط التشاركى.

الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان:

وضع وتطبيق إطار عشرى لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتحقيق الإدارة المستدامة للموارد والإستغلال الكفء لها، وتخفيض الفاقد من الأغذية فى مختلف المراحل، والادارة البيئية السليمة للنفايات، وتخفيض نسب الملوثات الموجودة فى كل من الهواء والماء والتربة، وتخفيض حجم النفايات المتولدة، وتشجيع الشركات على اتباع إجراءات وتدابير مستدامة.

الهدف الثالث عشر: العمل المناخي:

تعزيز المرونة والقدرة على التكيف والصمود فى مواجهة المخاطر والكوارث الطبيعية ذات الصلة بالمناخ، وإدماج الإجراءات والتدابير الخاصة بتغير المناخ فى السياسات والإستراتيجيات المحلية، وأخذها فى الأعتبار عند القيام بعملية التخطيط، ورفع مستوى كل من الوعى والتعليم والقدرات البشرية والمؤسسية فيما يتعلق بالتغير المناخى وكيفية التأقلم والتكيف معه والتخفيف من آثاره.

الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء:

منع التلوث البحرى بجميع أشكاله، وإدارة النظم الأيكولوجية البحرية والساحلية إدارة مستدامة، وتقليل الأثار الناتجة عن زيادة درجة حموضة المحيطات، والقضاء على كل من الصيد الجائر، والغير مشروع، وغير المبلغ عنه، وغير المنظم، وكذا ممارسات صيد الأسماك المدمرة، ووضع خطط للإدارة تستهدف إستعادة الثروة السمكية، وتبادل التكنولوجيا البحرية.

الهدف الخامس عشر: الحياه في البر:

الحفاظ على النظم الأيكولوجية البرية، والنظم الأيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وللجبال، واستخدامهم بشكل مستدام، وقف فقدان التنوع البيولوجى، وتوفير الحماية لألنواع المهددة بالإنقراض، وإدماج القيم المتعلقة بالنظم الأيكولوجية والتنوع البيولوجى فى عمليات التخطيط والتنمية.

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية:

الحد من جميع أشكال العنف والجريمة المنظمة، والقضاء على مختلف أنواع سوء المعاملة، والأتجار بالبشر، وتعزيز سيادة القانون، وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة، ومكافحة جميع أشكال الفساد والرشوة وتخفيض معدالتهم.

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف:

عقد الشراكات فى عدة مجالات ومحاور التمويل والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والتجارة، والمسائل العامة النظامية، وتعزيز التعاون فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والإبتكار، وتبادل المعارف.

ثالثاً : الحوكمة من أجل التنمية المستدامة

يشكّل التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة تحدياً معقداً على مستوى الحوكمة، حيث تتسم طبيعة أهداف التنمية المستدامة بالتكامل والترابط والامتداد عبر الأجيال، الأمر الذي يتطلب من الحكومات إعادة التفكير في تنظيمها وهيكلتها، وكان النظر دائماً في كيفية تحويل الإلتزامات والمبادئ التي ترسمها السياسات، إلى أدواتٍ تنفيذية من أجل تحقيق التنمية المستدامة؟

لانة عندما تقوم الحكومات بالتطبيق العملي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تجد عقبات كبيرة في التغلب على النهج التقليدي في صنع السياسات، وغالباً ما تكون الجهود المبذولة لتنفيذ هذه الأهداف منفصلة عن أجندة السياسات العامة.

فعلى سبيل المثال، لم تُدمج أهداف التنمية المستدامة بعد في آليات الحوكمة الرئيسية (الموازنة العامة وأنظمة الشراء العمومي وكيفية أختيار الكفاءات القيادية المطلوبة وكذلك نظم الرصد والتقييم).

كما أن هناك حاجة إلى عقد شراكات وإطلاق منصات أقوى لتتيح تضافر جهود البلدان لتبادل أفضل الممارسات والتعلم من تجارب بعضها البعض في إدارة أهداف التنمية المستدامة.

ولذا فيشكل تنفيذ إصلاحات الحوكمة وتنفيذ الاليات الخاصة بها أولوية قصوي في سبيل تنفيذ وانجاح استراتيجيات التنمية المستدامة بشكل عام وفي تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة مصر 2030 على وجه خاص.

من هنا نستطيع ان نقول انه يجب ان يشمل طريق الاصلاح المحاور الثلاثة والخطوات التالية:

<u>محور الرؤية والقيادة:</u>

<u>الخطوة الأولى: بناء التزام وقيادة قوية:</u>

لتعزيز العمل على المستوى الحكومي وضمان تماسك السياسات، وأن يكون التعامل مع ملفات التنمية المستدامة على أعلى المستويات ومدعوماً بالاستراتيجيات وخطط العمل والسياسات والتشريعات والتعليمات والحوافز، لتمكين جميع فروع ومستويات الحكومة من متابعة تحقيق الأهداف بطريقة مترابطة.

<u>الخطوة الثانية: صياغة رؤية إستراتيجية طويلة الأجل:</u>

وهي من الاساسيات المطلوبة لتنفيذ اصلاحات الحوكمة واحد الاليات الاساسية في تنفيذ منظومة الاصلاحات (الادارة الاستراتيجية) وأيضاء لدعم الاحتياجات الحالية والمستقبلية بطريقة متوازنة. كما أنها أساسية لضمان تجاوز الجهود المبذولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الدورات الانتخابية أو البرامج الحكومية أو التشكيلات الوزارية .

<u>الخطوة الثالثة: إدماج السياسات بأبعادها الثلاثة:</u>

ويعدّ إدماج السياسات أمراً أساسياً لتحقيق التوازن بين الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتباينة، وكذلك في مواءمة الموارد، العامة والخاصة والمحلية والدولية، لدعم التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي زيادة إدماج السياسات وتحسين مستوى تماسكها في البلدان المانحة إلى تعزيز أثر الموارد التي تبذل

لدة تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال السياسة الضريبية للسلع والخدمات الممولة من جهات الإنمائية الرسمية .

محور : العمل التنسيقي:

الخطوة الأولى: التأكد من أن التنسيق يشمل كافة الجهات الحكومية:

تبنت الدول أشكال مختلفة لتنسيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. حيث شكل بعضها لجان أو آليات جديدة (مجموعات وزارية مؤقتة – مجموعات وزارية دائمة – وحدات استراتيجية)، بينما قامت دول أخرى كما الحال في مصر أن تكون هناك وزارة مسئولة ومشرفة على متابعة تنفيذ الاهداف ورصد مؤشرات الاداء الخاصة بها والتعامل والظهور امام الجهات الدولية، وما تزال هناك بعض الدول تبحث عن ترتيبات أكثر ملاءمة لدعم جهودها الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الخطوة الثانية: إشراك أصحاب المصالح:

يتطلب التنفيذ المتسق لأهداف التنمية المستدامة آليات حوار ومشاركة، يمكن للحكومات وأصحاب المصلحة من خلالها التعاون لتحديد التحديات المشتركة ووضع الأولويات والمساهمة في تشكيل القوانين واللوائح ومواءمة السياسات والإجراءات وحشد الموارد من أجل التنمية المستدامة.

إن تمكين المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة يعني أن يحصلوا على فرص للوصول إلى عملية صنع القرار بشكل عادل ومتكافئ من أجل الموازنة بين مناقشات السياسة وتجنب الاستيلاء على السياسات العامة من قبل مجموعات المصالح الضيقة. في فنلندا، تعد الالتزامات التشغيلية من بين الأدوات الرئيسية لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين وخلق الفرص للمنظمات والمواطنين النشطين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بجهد مجتمعي. وفي لوكسمبورغ، كان لإطلاق "مقياس السياسة العادلة"، وهو تقرير صادر عن المنظمة الوطنية الراعية للمنظمات غير الحكومية، وما أعقب ذلك من مناقشات في البرلمان، دوراً في تحديد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. بينما تطبق إندونيسيا، بدورها، مبدأ شراكة يقوم على الثقة المتبادلة والمشاركة والشفافية والمساءلة للعمل مع أربعة منصات تشاركية: الحكومة والبرلمان. منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. الأعمال الخيرية والعمل. والأكاديميين.

محور إحداث التأثير: كيف نقيّم مدى تقدمنا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

الخطوة الأولى: تحليل وتقييم أثر السياسات والتمويل

من خلال تبني أجندة 2030، أكدت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة أنها "ماضية سويةً على الطريق نحو تحقيق التنمية المستدامة، ومكرسةً جهودها الجماعية لتحقيق التنمية العالمية". ومع تزايد الترابط العالمي، يتعين على الحكومات تكثيف الجهود وتبني آليات لتنبؤ ومعالجة الآثار الحتمية

لسياساتها في آفاق التنمية المستدامة ورفاه الشعوب في البلدان الأخرى. وفي هذا السياق، من الضروري التركيز على الآثار السلبية المحتملة على الدول النامية.

كما تستعين العديد من البلدان بأدوات تقييم تأثير السياسات، بالإضافة إلى الإجراءات التي تجري بشكل منتظم لتقييم وتحليل وتحديد الآثار المحتملة للسياسات. ففي ألمانيا، تخضع جميع المقترحات الخاصة بالقوانين واللوائح الجديدة لتقييم أثر الاستدامة. ومن خلال أداة على شبكة الإنترنت يتمكن صانعي السياسات من تقييم تأثير الاقتراح التنظيمي على كل هدفٍ من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وترجمتها إلى مستهدفات وطنية.

كما تعمل عدة دول على تحسين العمليات والمبادئ التوجيهية لتقييم الأثر، لمواءمة السياسات مع أهداف التنمية المستدامة، والنظر بشكل أكثر منهجية في الترابط بين إجراءات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستويات المحلية والدولية.

الخطوة الثانية: تعزيز أنظمة الرصد والإبلاغ والتقييم

يعتبر صنع القرار المبني على بيانات علمية موثوقة ومناسبة، عنصراً حاسماً في تعزيز تماسك السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويتطلب التنفيذ المتسق لأهداف التنمية المستدامة آليات لرصد ما يتم إحرازه من تقدم، وتقديم التقارير إلى الجهات المسؤولة والرأي العام، وتوفير التغذية الراجعة حتى يتم تعديل الإجراءات والسياسات القطاعية في ضوء الآثار السلبية المحتملة أو غير المقصودة.

المبحث الثاني

مؤشرات الحوكمة العالمية والإقليمية والمحلية وتحليل موقف مصر

تعتبر المؤشرات التي تقييس الحوكمة بالمعني العام أو تقييس الاليات الخاصة بها مثل الشفافية أومكافحة الفساد او سيادة القانون .... ألخ، من أهم الوسائل التي تمكن المؤسسات من التعرف على حاله تلك الدول.

أولاً: خلفية حول قياس الحوكمة:

مع أواخر التسعينيات وتطور التعريفات الخاصة بالحوكمة لتشمل العمليات والاجراءات التي تحدد كيفية تحقيق الادارة الجيدة، وكيف يمارس المواطنون حقوقهم عن طريق المساءلة والمحاسبة وايضاً استطاعتهم في التعبير عن تفضيلاتهم وكيف تتم صناعة القرارت المتعلقة بالقضايا ذات الإهتمام العام وماهية الحوافز المقدمة للأفراد، تم تحديد الحوكمة بصورة يمكن قياسها: في ستة أبعاد:

- **البعد الأول:** يقيس عملية اختيار وتغيير ومراقبة أداء الحكومات.
- **البعد الثاني:** المساءلة (وسائل تداول السلطة ودور المواطنين فيها).

- **البعد الثالث:** يقيس كفاءة أداء الحكومة (كفاءة توفير الخدمات العامة وكفاءة الجهاز البيروقراطي ونجاح الحكومة في تحقيق برنامجها).
- **البعد الرابع:** مدي فعالية هذه السياسات ومعايير النجاح والفشل في صوغها.
- **البعد الخامس:** يقيس درجة مؤسسية الدولة واحترام كل من طرفي عملية الحكم الرئيسيين – أي الحكومة والمواطنين.
- **البعد السادس:** يقيس المشاركة (أي مشاركة المواطنين في اختيار الحكومة).

وفي عام 1996 قررت لجنة السياسات في البنك صندوق النقد الدولي إطلاق وثيقة أسمتها إعلان حول الشراكة من أجل النمو العالمي المستدام، وتحدثت فيها عن أهمية "تعزيز الحكم الجيد في جميع جوانبه، بما في ذلك عن طريق ضمان سيادة القانون، وتحسين الكفاءة والمساءلة في القطاع العام، والتصدي للفساد، كعناصر أساسية لإطار العمل الذي يمكن أن تزدهر من خلاله الاقتصادات".

وقد أكد صندوق النقد الدولي على قصر دوره فى الأبعاد الاقتصادية والفنية فقط للحكم الجيد وهما بالأساس: تحسين إدارة الموارد العامة من خلال الإصلاحات التي تشمل مؤسسات القطاع العام (كالخزانة، والبنك المركزي والمؤسسات العامة ومؤسسات الخدمة المدنية، على سبيل المثال)، بما في ذلك الإجراءات الإدارية (من قبيل مراقبة النفقات، وإدارة الميزانية، وتحصيل الإيرادات على سبيل المثال)، ودعم التنمية والحفاظ على بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وتنظيمية مواتية لتحقيق كفاءة أنشطة القطاع الخاص (كنظم الأسعار، وأسعار الصرف ونظم التجارة والنظم المصرفية واللوائح ذات الصلة، على سبيل المثال)(IM 1997: 3).

كما أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن خصائص الحوكمة هي: الكفاءة، الفعالية، التضمين، المساواة، المحاسبية، الشفافية، المشاركة وحكم القانون.

- المشاركة: لجميع أفراد المجتمع سواء مباشرة أو من خلال ممثلين عبر مؤسسات وسيطة.
- حكم القانون: الذي يتضمن أطرا قانونية يتم إنفاذها بحيادية بما يحمي حريات وحقوق الأفراد في ظل وجود قضاء مستقل.
- المحاسبية والشفافية: والتي تعني أن القرارات المتخذة وطريقة تطبيقها تتبع القواعد والإجراءات وهو ما يتأسس على حرية تدفق المعلومات، والاستجابة لرغبات المواطنين، وتحقيق التوافق والإجماع بين مختلف الفاعلين والمصالح في المجتمع بما يحقق المصلحة الكلية للمجتمع.
- المساواة والتضمين: بما يضمن الاستماع لكل الأصوات في المجتمع ، لا سيما أصوات المهمشين.
- الكفاءة والفعالية: والتي تعني أن المؤسسات والعمليات تؤدي لإشباع رغبات المجتمع بينما يتم استخدام الموارد المتاحة لأقصى صورة ممكنة.

هذة الأبعاد تتفاعل مع بعضها البعض في سياق منظومة متكاملة تقود فيها كل مرحلة للمرحلة التاليه تضمن جودتها واكتمال تحققها والمحاسبة عليها، كما أن القائمين عليها ليست فقط الحكومة والأفراد، إنما يمكن أن يكتمل العقد من خلال مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وقطاع الأعمال فيها.

وبشكل عام يمكن إجمال المؤشرات الخاصة بالحوكمة من منظور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في:

- ✓ **التحفيز علي المشاركة السياسية** لجميع أفراد المجتمع: فالحكومة يجب أن تشجع المساهمة الفاعلة على كل المتسويات خلال عملية صنع القرار وذلك من خلال مؤسسات حرة ومتسامحة تعمل على صوغ السياسات العامة التنموية. كذلك فإن مثل هذا السياق يجد دعما له من خلال ممارسة حرية الفكر والرأي والتعبير واحترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين دونما تمييز ضد الأقليات.
- ✓ **تدعيم الشراكات بين القطاعين الخاص والعام** من خلال تقسيم فعال للعمل تتكامل فيه مجهودات المنظمات غير الحكومية مع الجهاز الإداري للدولة بهدف تقديم خدمات أكفأ وأكثر استجابة لرغبات افراد المجتمع.
- ✓ **تسهيل التخطيط التشاركي** من خلال تطوير أدوات لتلقي رغبات ووجهات نظر المواطنين حول ما يرغبون في الحصول عليه من خدمات.
- ✓ **ضمان المحاسبية والشفافية** لكل المؤسسات (بما في ذلك مؤسسات القطاع الخاص والمدني) في المجتمع – ليس فقط لملاكها أو حملة أسهمها.
- ✓ **الفصل بين القوة السياسية والاقتصادية** في المجتمع للحفاظ على حيادية القائمين على العمل السياسي في المجتمع وتقليل فرص الفساد والمحاباة والمحسوبية.
- ✓ **حرية التدفق والحصول على المعلومات** من خلال مؤسسات إعلامية مسئولة.
- ✓ **تطوير إطار قانوني فعال يدعمه قضاء مستقل يراقب أداء مؤسسات المجتمع.**
- ✓ **دعم التعليم المدني** المحفز للأفراد على فهم نظامهم السياسي والتعامل معه والاستفادة منه والحرص على سلامة أدائه.

ثانياً: تحليل موقف مصر على مؤشرات الحوكمة الدولية والإقليمية:

هناك 18 مؤشر للحوكمة على مستوي العالم يصدر من 12 مؤسسة دولية وإقليمية

1. شركة براند فاينانس - Brand Finance

في تقريرها الصادر عام 2021، احتلت مصر المرتبة **الـ 45 من أصل 100 دولة**، بعد أن كانت المرتبة السابقة لها الـ 51 في تقرير عام 2020. ويعد ذلك تحسّناً ملحوظاً بالنظر إلى التأثير السلبي لجائحة COVID–

الشكل رقم (1) ترتيب مصر في مؤشر قوة العلامة التجارية (2020-2021)

ترتيب 2021	ترتيب 2020	الدولة

45	51	⬆	مصر

و في تقرير القوة الناعمة ، عام 2021، احتلت مصر المرتبة الـ 34 من أصل 100 دولة، بإجمالي 38.3 نقطة. ويعد هذا تقدم في نتيجة مصر بـ3.5 نقطة مقارنة بنتيجة عام 2020، وصعدت مصر 4 مراكز من حيث الترتيب العالمي. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر عام 2020 لم يشمل سوى 87 دولة، مما يعكس تحسّناً أكبر مما هو متصوّر من حيث المرتبة. ومن الجوانب الهامة الأخرى التي يجب ذكرها عند تقييم نتيجة مصر، أن دولة ألمانيا صاحبة المركز الأول في مؤشر 2021 حصلت على 62.2 نقطة.

الشكل رقم (2): نتائج مصر وترتيبها في مؤشر القوة الناعمة العالمي (2020 - 2021)

توزيع الدرجات الكامل لكل دولة

مرتبة 2020	مرتبة 2021		الدولة	المنطقة	درجة مؤشر 2021	التغير في درجة المؤشر	درجة مؤشر 2020
34	38	⬆	مصر	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	38.3	+3.5	34.8

المصدر: (Brand Finance (2021.

2. مؤشر تشاندلر للحكومة الجيدة – The Chandler Good Government Index

طور معهد تشاندلر للحوكمة مؤشر تشاندلر للحكومة الجيدة (CGGI) من أجل قياس فعالية الحكومات، فضلاً عن جودة الحوكمة ونتائجها، ويتضمن 34 مؤشراً مقسمين إلى سبعة محاور:

1. **القيادة والبصيرة** (5 مؤشرات)
2. **القوانين والسياسات القوية** (4 مؤشرات)
3. **المؤسسات القوية** (4 مؤشرات)
4. **الإشراف المالي** (4 مؤشرات)
5. **جاذبية الأسواق** (5 مؤشرات)
6. **التأثير والسمعة العالمية** (3 مؤشرات)
7. **مساعدة الناس على الارتقاء** (9 مؤشرات)

الشكل رقم (3): موقف مصر على مؤشر تشاندلر للحكومة الجيدة لعام 2021

المؤشر	الدرجة	المتوسط العالمي	المرتبة
مؤشر تشاندلر للحكومة الجيدة	**0.424**	–	**73**
المحور	**الدرجات**	**المتوسط العالمي**	**المرتبة**

القيادة والبصيرة	0.41	0.44	60
القوانين والسياسات القوية	0.4	0.57	80
المؤسسات القوية	0.38	0.5	76
الإشراف المالي	0.33	0.55	91
السوق الجذاب	0.53	0.61	78
التأثير والسمعة العالمية	0.52	0.49	45
مساعدة الناس على الارتقاء	0.41	0.57	84

المصدر: مؤشر تشاندلر للحكومة الجيدة: تقرير عام 2021، معهد تشاندلر للحوكمة (2021).

3. مؤشر الدول الهشة - Fragile States Index

أعد صندوق السلام مؤشر الدول الهشة في عام 2004 لدراسة الضغوط المنتظمة التي تواجهها جميع الدول بالإضافة إلى تحديد الأعباء التي تفوق قدرة الدول على التعامل معها.

وبخصوص أداء مصر على المؤشر، في تقرير عام 2021، حصلت مصر على درجة 85 من أصل 120، واحتلت المرتبة 39 بين 179 دولة.

شكل رقم (4) موقف مصر على مؤشر الدول الهشة لعام 2021

المؤشر		الدرجة	التغير	المرتبة	التغير
مؤشر الدول الهشة		85.0	-1	39	-4
المؤشر		**الدرجات**	**التغير**	**المرتبة**	**التغير**
مؤشرات التماسك	• جهاز الأمن	7.6	-0.3	-	-
	• النخب الفئوية	9.1	-	-	-
	• التظلم الجماعي	8.3	-0.3	-	-

المؤشرات الاقتصادية	• التدهور الاقتصادي	7.3	-0.3	-	-
	• التنمية غير المتكافئة	5.1	-0.3	-	-
	• هروب الأفراد وهجرة الكفاءات	5.2	-0.1	-	-
المؤشرات السياسية	• الشرعية السياسية	8.6	-	-	-
	• الخدمات العامة	4.7	+0.5	-	-
	• حقوق الإنسان وسيادة القانون	9.8	+0.1	-	-
المؤشرات الاجتماعية + الشاملة	• الضغوط الديموغرافية	6.5	+0.3	-	-
	• اللاجئين والنازحين داخلياً	6.1	-0.3	-	-
	• التدخل الخارجي	6.7	-0.3	-	-

المصدر: مؤشر الدول الهشة، صندوق السلام (2021). Fragile States Index, The Fund for Peace (FFP) (2021).

4. تقرير القانون والنظام العالمي – Global Law and Order Report

طورت مؤسسة جالوب مؤشر القانون والنظام عام 2005 قياس إدراك المواطنين للسلامة وثقتهم في سيادة القانون

شكل رقم (5) اتجاه مصر في مؤشر القانون والنظام (2015-2021)

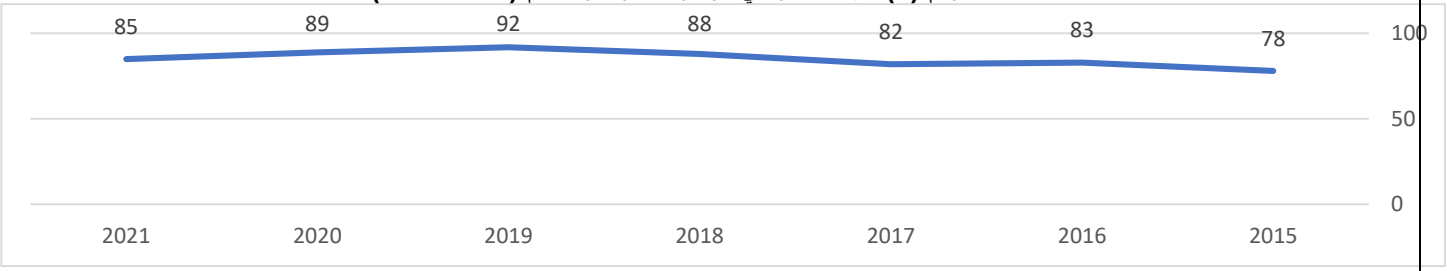

المصدر: مؤشر القانون والنظام، جالوب (2021).

5. مؤشر الحرية الاقتصادية – Index of Economic Freedom

تصدر مؤسسة هريتيدج (Heritage Foundation) مؤشر الحرية الاقتصادية سنوياً بهدف توفير معلومات واضحة وسهلة الاستخدام حول الحرية الاقتصادية والازدهار والفرص في 186 دولة.

وبخصوص موقف مصر على المؤشر، يلاحظ أن مصر حصلت مصر على 55.7 درجة من 100 في تقرير 2021، مما يجعل ترتيبها الـ 130 بين 186 دولة في التقرير.

شكل رقم (6) نتيجة مصر في مؤشر الحرية الاقتصادية (2021)

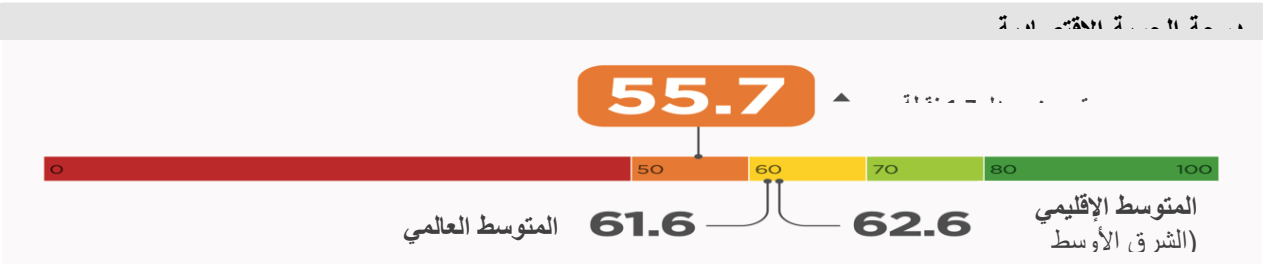

المصدر: مصر، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤسسة هريتيدج (2021).

6. مؤشر مدركات الفساد – Corruption Perceptions Index

مؤشر مدركات الفساد هو مؤشر مركّب أنشأته منظمة الشفافية الدولية، وهو يقيس المستوى المتصوّر للفساد في القطاع العام

شكل رقم (6) موقف مصر على مؤشر مدركات الفساد لعام 2019

المؤشر	الدرجة من ١٠٠	الترتيب
مؤشر مدركات الفساد	٣٥	١٠٦

شكل رقم (7) موقف مصر في مؤشر مدركات الفساد لعام 2021

المؤشر	الدرجة من 100	الترتيب
مؤشر مدركات الفساد	33	117

7.مؤشرات الحوكمة العالمية – Worldwide Governance Indicators

تصدر من البنك الدولي، وهي مجموعة من المؤشرات التي تقيس جودة الحوكمة لأكثر من 200 دولة.

وتتألف مؤشرات الحوكمة العالمية من ستة مؤشرات تمثل ستة أبعاد للحوكمة، وهي:

1- حق التعبير والمساءلة

2- الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب

3- فعالية الحكومة

4- جودة الأطر التنظيمية

5- سيادة القانون

6- السيطرة على الفساد

الشكل رقم (7) توزيع درجات مصر ومرتباتها في مؤشرات الحوكمة العالمية لعام 2020 (2021)

المؤشر	الدرجة	التغير	المرتبة المئوية	التغير
حق التعبير والمساءلة	-1.49	-0.04	7.73	-0.48
الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب	-1.21	-0.1	11.32	-0.49
فعالية الحكومة	-0.55	-0.13	32.21	-4.33

الجودة التنظيمية	−0.69	+0.14	25.48	+6.73
سيادة القانون	−0.36	+0.06	39.9	+1.92
السيطرة على الفساد	−0.81	−0.14	22.6	−5.28

المصدر: مؤشرات الحوكمة العالمية، البنك الدولي (2021).

8.مؤشر الابتكار العالمي

وضعت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) مؤشر الابتكار العالمي لتتبّع أحدث اتجاهات الابتكار وتوفير مقاييس تفصيلية للابتكار في 132 دولة وأداء النظم الإيكولوجية للابتكار فيها.

بخصوص أداء مصر على المؤشر، فقد سجلت مصر 25.1 نقطة من أصل 100 نقطة في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2021، واحتلت المرتبة الـ 94

شكل رقم (8) ويمثل نتائج مصر ورتبها في مؤشر الابتكار العالمي (GII) (2021)

المؤشر	الدرجة	التغير	المرتبة	التغير
مؤشر الابتكار العالمي	25.1	+0.87	94	+2
المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار	32.7	-	86	−4
المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار	17.46	-	102	+2

المصدر: تقرير مؤشر الابتكار العالمي، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) (2021).

Global Innovation Index Report, World Intellectual Property Organization (WIPO) (2021).

9. مؤشر سيادة القانون – Rule of Law Index

مؤشر سيادة القانون، يصدر سنوياً منذ عام 2008 لتحديد وقياس تنفيذ سيادة القانون في دول العالم

وبتحليل أداء مصر على المؤشر يلاحظ أن مصر قد حصلت مصر في تقرير عام 2021 على 0.35 درجة واحتلت المرتبة 136 عالمياً.

شكل رقم (9) ويمثل درجة مصر وترتيبها في مؤشر سيادة القانون (2021)

	درجة العامل	التغير في الدرجة	الترتيب العالمي	الترتيب حسب الدخل	الترتيب الاقليمي
القيود المفروضة على سلطة الحكومة	0.24	-0.03	138/139	35/35	8/8
غياب الفساد	0.38	-0.02	104/139	17/35	7/8
الحكومة المفتوحة	0.22	0.00	139/139	35/35	8/8
الحقوق الأساسية	0.24	-0.03	138/139	35/35	7/8
النظام والأمن	0.63	0.06*	113/139	27/35	8/8
الانفاذ التنظيمي	0.36	-0.01	130/139	32/35	8/8
العدالة المدنية	0.37	-0.01	130/139	31/35	8/8
العدالة الجنائية	0.34	-0.03	109/139	24/35	8/8

*يشير إلى تغييرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى العشرة بالمئة

at the 10 percent level

منخفض Low متوسط Medium مرتفع High

10. مؤشر إقليمي أفريقي – مؤشر إبراهيم للحوكمة الأفريقية Ibrahim Governance Index

وهو مؤشر صادر عن مؤسسة مو إبراهيم Mo Ibrahim Foundation منذ عام 2000، ويهتم بقياس درجة الحوكمة ومكافحة الفساد في الدول الأفريقية (54 دولة)، وتُقيّم كل دولة بناء على أدائها في أربعة عناصر رئيسية للحوكمة وهم: الأمان وسيادة القانون، المشاركة والحقوق والشمولية، أسس الفرص الاقتصادية، والتنمية البشرية.

شكل رقم (10) ويمثل حصول مصر على الدرجات التالية في إصدار عام 2020

المؤشر	الدرجة من 100	الترتيب
مؤشر إبراهيم للحوكمة الأفريقية	47.4	30

11. مؤشر محلي وطني – مؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري

وضع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري مؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري الذي يقيس تصوّر الفساد الإداري في الوزارات ومؤسسات القطاع العام، وكذلك تصوّر الجهود المبذولة للتحكم بالفساد الإداري ومكافحته.

وعن تحليل أداء مصر على المؤشر، يلاحظ في أحدث إصدار للمؤشر الذي نشر في عام 2020، تحسّن درجة مصر بشكل ملحوظ من 43.5 في عام 2019 إلى 59.5. وهذه أعلى نتيجة حققتها مصر خلال السنوات الماضية.

شكل رقم (11) اتجاه أداء مصر في مؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري (2017 -2020)

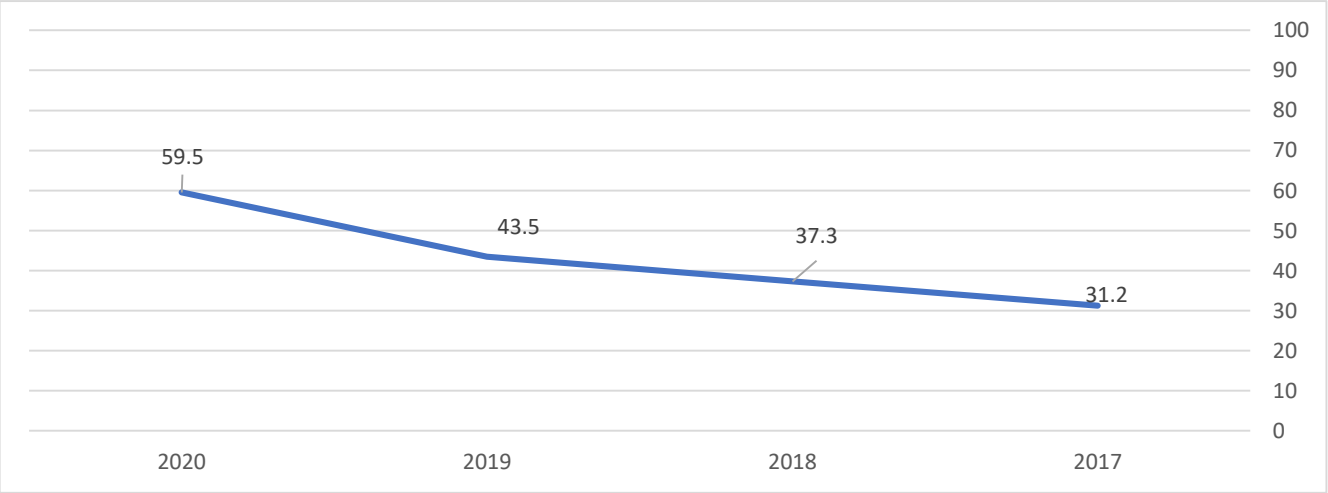

المصدر: مؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2020).

المبحث الرابع

جهود الدولة لدعم الحوكمة نحو تعزيز التنمية المستدامة

تؤمن الحكومة المصرية بأن الحوكمة الرشيدة أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة، وضمان تحقيق نمو عادل، والحفاظ على الوئام داخل المجتمع.

وينص الدستور المصري على التزام النظام الاقتصادي بتدابير الشفافية والحوكمة وسيادة القانون ودعم اللامركزية النقدية والإدارية والاقتصادية للدولة ومكافحة الفساد الاداري.

كما أدرجت مصر الحوكمة كأحد المحاور الرئيسية لإستراتيجيتها للتنمية المستدامة – رؤية مصر 2030. ويشمل هذا المحور رغبة الدولة في التغلب على التحديات التي تنشأ مع تطبيق الحوكمة، وتسعى إلى تحقيق ذلك عن طريق:

- وضع تشريعات جديدة.
- تعديل التشريعات القائمة لتدعم الحوكمة.
- إنفاذ سيادة القانون.
- التأكيد على قيم النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد والمشاركة.

- المسؤولية الاجتماعية.
- تطوير الجهاز الإداري للدولة.
- إنشاء آليات جيدة للرصد والتقييم.

وقد تم التأكيد على ذلك في التقارير الوطنية الطوعية لمصر، التي تم تقديمها في المنتدى السياسي رفيع المستوى في 2016 و2018 و2021. ويغطي التقرير الوطني الطوعي لعام 2021 جهود الحوكمة في إطار SDG 16، ويتوسّع أكثر من خلال التركيز على "التحديات" و "الطريق إلى الأمام".

وعلاوة على ذلك، عززت مصر في السنوات الأخيرة من أهمية مبادئ الحوكمة في الجهاز الإداري للدولة لزيادة كفاءة تقديم الخدمات، وتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد. ويتم ذلك من خلال تنفيذ العديد من الإصلاحات، وإعداد استراتيجيات محدّثة، وتطبيق مجموعة من الآليات المنضبطة والصارمة لضمان الحفاظ على حقوق الدولة، وهي:

1. التعريف بمفهوم وممارسات الحوكمة الرشيدة في المؤسسات الحكومية وربطها بمفاهيم الإصلاح الإداري وتحقيق النزاهة والشفافية.
2. دعم آليات المساءلة الرئيسية داخل المؤسسات الحكومية، من خلال تطوير وحدات الرصد والتقييم، ومن خلال وضع مؤشرات لقياس أداء المؤسسات الحكومية.
3. دعم الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في مجالات الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد.
4. تقديم الخدمات الاستشارية في مجالات الحوكمة الرشيدة وآليات مكافحة الفساد للوحدات الحكومية المختلفة.
5. المساهمة في تدريب الكوادر الحكومية القادرة على صياغة السياسات ووضع خطط واستراتيجيات الحوكمة.
6. تقديم الدعم الفني للوحدات الوزارية ولجنة التنسيق الوطنية لمنع ومكافحة الفساد لتحقيق الشفافية ومتابعة التزامات مصر بتحقيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

أولاً: في مجال الإصلاح الإداري والبيئة التنظيمية

- أطلقت الحكومة المصرية البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية عام 2021، ويشمل البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية مجموعة واسعة من الإصلاحات الهيكلية والقانونية، التي تهدف إلى معالجة السبب الجذري لأوجه عدم التوازن في القطاع الحقيقي، وتهدف إلى تحقيق نمو متوازن وأخضر وشامل للجميع. ويتضمن البرنامج الوطني للإصلاحات آلية حوكمة جيدة التنظيم لضمان المشاركة السليمة لجميع أصحاب المصلحة في جميع مراحل البرنامج، وضمان استخدام أنظمة الرصد والتقييم المناسبة. ولمتابعة تنفيذ البرنامج، تم إنشاء اللجنة العليا للإصلاحات الهيكلية برئاسة رئيس الوزراء. وستنشر اللجنة تقارير دورية عن التقدم الذي تحرزه.

- وافق مجلس الشيوخ على مشروع قانون التخطيط العام للدولة – ولضمان التناسق والترابط بين قانون التخطيط العام للدولة ومشروع قانون الإدارة المحلية الذي لا يزال قيد التنفيذ قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتنسيق مع وزارة التنمية المحلية وجميع الوزارات والجهات المعنية. ويغطي قانون التخطيط العام للدولة عدة جوانب لتحسين فعالية تخطيط الدولة، مثل إنشاء المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي، ويعزز مشروع القانون أيضاً قدرة الوزارات على القيام بأنشطة المتابعة والتقييم على المستويين المركزي والمحلي.
- إنشاء المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة في عام 2020 يعد خطوة هامة في اتجاه إنفاذ حوكمة أفضل في المؤسسات العامة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- إدخال أقسام تنظيمية جديدة في الجهاز الإداري للدولة، وفقاً لقرار رئيس الوزراء رقم 1146 لسنة 2018، الذي نص على إنشاء وحدات تخطيط وسياسات استراتيجية، ووحدات متابعة وتقييم، ووحدات حوكمة ومراجعة داخلية، ووحدات للموارد البشرية، ووحدات دعم تشريعية، ونظم معلومات ووحدات تحويل رقمي في جميع المكاتب الحكومية على المستويين المركزي والمحلي.
- بناء قدرات العاملين الحكوميين على كافة المستويات، خاصة المرشحين للانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة، من خلال العديد من البرامج التدريبية التي تشمل المهارات الأساسية والمجالات الهامة مثل التخطيط الاستراتيجي والرصد والتقييم والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخدمة المواطنين.
- أنشئ مركز تقييم واختبار القدرات في عام 2019 وفقاً للمادة 30 من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية (القانون رقم 81 لعام 2016). ويختبر المركز المتقدمين لوظائف الخدمة المدنية من خلال امتحانات موحدة تغطي خمسة مجالات: الكفاءات السلوكية، ومهارات اللغة العربية، ومهارات اللغة الإنجليزية، ومهارات الكمبيوتر، والمعلومات العامة.
- قيام المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة بإطلاق دليل موحد لإجراءات التشغيل لتبسيط ممارسات الحكومة الرشيدة في جميع المنظمات الحكومية.
- إطلاق جائزة التميز الحكومي في عام 2018 لتحفيز روح المنافسة والتميز على مستوى الموظفين والمؤسسات الحكومية. والجائزة الآن في دورتها الثالثة.
- التحوّل التدريجي لموازنة البرامج والأداء في مصر والذي بدأ في عام 2017 بضمان رقابة أكثر صرامة على النفقات، وربط المخصصات المالية بمؤشرات الأداء بطريقة يمكن من خلالها تقييم البرامج. وبحلول السنة المالية 2020/2019، اعتمدت 31 وزارة وخمس وكالات مستقلة خطة الميزانية هذه.
- ميكنة جميع مراحل النظام الضريبي وربط العمليات والمصالح الضريبية في مختلف القطاعات في محاولة لتحسين تحصيل الضرائب وتعبئة الإيرادات. ويأتي ذلك بالتوازي مع عدد من التعديلات

التشريعية على القوانين الضريبية، مثل قانون ضريبة الدخل، وقانون ضريبة القيمة المضافة، وإعداد إجراءات ضريبية موحدة.

- ربط قواعد البيانات الوطنية لتوحيد البيانات الأساسية للمواطنين مثل البيانات المتعلقة بالسكان والمواليد والوفيات والأحوال المدنية والمستفيدين من الدعم والمتقاعدين.
- إطلاق نظام حكومي جديد للمدفوعات الإلكترونية في عام 2019 لتحسين أداء المالية العامة من خلال الإدارة الفعّالة للتدفقات النقدية وزيادة كفاءة وأداء تنفيذ الموازنة العامة للدولة.
- اعتماد برنامج لتحسين كفاءة الإنفاق العام، يتضمن ميكنة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في جميع الوحدات المحاسبية في الدولة، وميكنة وإحكام الرقابة على أنظمة رواتب موظفي الدولة لضمان دقة الحسابات، والشراء الجماعي للمستلزمات لتوحيد المواد المستعملة وإحكام الرقابة على مخزون الامدادات.
- إنشاء نظام متكامل لإعداد ورصد خطة الاستثمار، والذي حول النظام الورقي إلى نظام إلكتروني يربط المشاريع الاستثمارية بخطة عمل الحكومة وأهداف التنمية المستدامة، ليظل متسقاً مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الوطنية والدولية. كما يختار النظام مصادر التمويل المثلى لهذه المشاريع من أجل رفع الكفاءة والفعالية والمساءلة والشفافية.
- تأسس الصندوق السيادي المصري وفقاً لمرسوم رئيس الوزراء رقم 555 لسنة 2019، للمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال إدارة أصول الدولة وصناديقها غير المستغلة.
- أطلاق أول استراتيجية وطنية للإحصاء في مصر، بدعم من البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي.

ثانياً: مجال جودة الخدمات

- طرح منظومة التأمين الصحي الشامل الجديدة.
- ميكنة جميع مقدمي خدمات العلاج على نفقة الدولة وتفعيل أنظمة التواصل بالفيديو لتقييم المرضى داخل محافظاتهم.
- تطوير الخدمات القضائية المقدمة للمواطنين بإضافة 11 محكمة جزئية جديدة إلى برنامج إنفاذ القانون وتنفيذ برنامج لمتابعة ونشر القضايا التي تم تداولها بين المحاكم والخبراء.
- إطلاق مراكز الخدمات التكنولوجية المتنقلة في عام 2021 لتحسين تغطية الخدمات، والحد من الازدحام في مكاتب تقديم الخدمات، وتحسين رضا المواطنين
- التشغيل الآلي وتطوير الخدمات المقدمة للمصريين بالخارج، وميكنة خدمات التصديق، واستخراج التأشيرات الإلكترونية.
- تطوير نظام خدمات التموين، والذي يتضمن زيادة عدد المنافذ الحكومية (الثابتة والمتنقلة) التي تقدم السلع الأساسية، ومنافذ البيع وسلاسل البيع وتوزيع السلع الغذائية.

- أطلقت مصر بوابة مصر الرقمية، وهي منصة جديدة للخدمات الحكومية تهدف لتوفير خدمات رقمية سريعة وفعّالة ويسهل الوصول إليها. وهناك خطط لإضافة المزيد من الخدمات تدريجياً إلى المنصة، حيث سيتم زيادة عدد الخدمات من 72 خدمة في عام 2020 إلى 550 خدمة، أو 90٪ من الخدمات الحكومية، بحلول عام 2023.

ثالثاً: مجال المشاركة والشمولية والتنمية المحلية

- إعداد مشروعي قانونين حول التخطيط العام للدولة والإدارة المحلية. ويهدف مشروع قانون الإدارة المحلية إلى تخصيص المزيد من السلطة للإدارة المحلية لتمكينها من اتخاذ القرارات وكذلك تفعيل آليات المساءلة المحلية ودعم التخصيص العادل للموارد وتوفير الخدمات.
- تقوم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة التنمية المحلية بتطوير نظام تخطيط محلي لتطوير آليات تعزز المشاركة والمساءلة المجتمعية في إعداد الخطط المحلية بناء على احتياجات المجتمع وأولوياته.
- وضع مؤشر لقياس القدرة التنافسية للمحافظات لتحديد المزايا التنافسية، والاستثمار المباشر والدعم الفني. بالإضافة إلى ذلك، صُمم برنامج إدارة البيانات قاعدة بيانات لمؤشرات الأداء على مستوى المحافظة لتطوير أنظمة التخطيط المحلية، وتفعيل آليات التحقق من البيانات، وضمان تنفيذ المشاريع وتفعيلها.
- تعزيز قيم المواطنة والمسؤولية، وإدخال آليات جديدة للمشاركة، مثل منتديات الشباب، وبرامج التدريب التي تنفذها الأكاديمية الوطنية للتدريب والمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة.
- تعيين الشباب في الحكومة في مناصب بارزة مثل نواب الوزراء والوزراء المعاونين ونواب المحافظين والمحافظين.
- تطبيق شارك 2030 في عام 2019 لسد الفجوة بين المواطنين والحكومة، والذي يهدف إلى تحقيق درجة أكبر من الشفافية والمشاركة وتمكين المساءلة المجتمعية. كما يستخدم لتوفير المعلومات، وزيادة الوعي، والتعريف بالتقدم المُحقق والسماح بالمشاركة في تحقيق برامج التنمية ومشاريعها، فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة.

رابعاً: مجال مكافحة الفساد

- إصدار الطبعة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2019–2022) للتغلب على التحديات التي واجهتها النسخة الأولى من الاستراتيجية خلال التنفيذ.
- إنشاء الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لهيئة الرقابة الإدارية.
- أطلق المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة مدونة السلوك الوظيفي لتعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد في جميع الهيئات والمنظمات العامة.
- تفعيل وحدات المراجعة الداخلية والحوكمة داخل الجهاز الإداري للدولة.

- إستكمال البنية التحتية وتطوير التكنولوجيا في النظام القضائي، وتحديث البنية التحتية للمعلومات للهيئات التنظيمية، وربط قواعد البيانات الحكومية بقواعد بيانات هيئات مكافحة الفساد.
- أنشاء الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية من أجل الحد من الفساد في المشتريات العامة.
- تنفيذ خطة تدريبية لرفع كفاءة العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني فيما يتعلق بالشفافية ومكافحة الفساد.
- حملات توعوية تركز على خطورة الفساد بالتعاون مع وسائل الإعلام والمؤسسات الدينية. وتفعيل دور الشباب في مكافحة الفساد من خلال إدراج خطورة الفساد في المناهج التعليمية في مختلف المراحل.
- ومن أجل ضمان النزاهة في الانتخابات، أنشئت الهيئة الوطنية للانتخابات كهيئة مستقلة لإدارة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية.
- أطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (2021–2026)، والتي تغطي جميع الجوانب المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما هو منصوص عليه في الدستور المصري والتشريعات الوطنية، وكذلك المعاهدات الدولية والإقليمية التي تعد مصر طرفاً فيها. وتستند الاستراتيجية إلى فرضيات عدم التمييز والمساواة وتكافؤ الفرص، مع تسليط الضوء أيضاً على سيادة القانون كأساس لحقوق الإنسان.
- أصدرت لجنة التنسيق الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر خطة العمل الوطنية الثالثة لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية (2021–2023) والتي تحدد كيفية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية (2016–2026) لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية.
- تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية لحماية الهوية والسرية لضحايا التحرش والعنف والاعتداء وفساد الأخلاق.
- إنشاء مركز التميز للتغيرات المناخية والتنمية المستدامة في عام 2020 تحت إشراف المركز الوطني للبحوث لتقديم الدعم في التصدي لتغير المناخ.
- أطلقت وزارة البيئة الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050 في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين (26COP) الذي عقد في عام 2021.
- في عام 2021، أصدرت وزارة القوى العاملة مرسومين ينهيان جميع المراسيم السابقة التي تعتبر تمييزية ضد المرأة ويرفعان الحظر المفروض على توظيف المرأة في الصناعات والمهن والأعمال التجارية.

خامساً: مجال الشفافية والمساءلة

- قدمت مصر نفسها للمراجعة للمرة الأولى منذ انضمامها إلى الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء –وتقديم تقرير تقييم ذاتي قطري واستضافة بعثة مراجعة قامت بتقييم أداء مصر. ونشر الآلية

- إعداد "سلسلة شفافية الموازنة" لتعزيز الشفافية وتسهيل مشاركة المواطنين في عملية الموازنة وجعل التمويل العام أكثر سهولة.
- تنشر وزارة المالية ميزانية المواطن سنوياً منذ السنة المالية 2015/2014، بعد الموافقة على الموازنة العامة للدولة.
- تقوم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بنشر خطة المواطن لجميع المحافظات في إطار جهودها لترجمة أهداف التنمية المستدامة، وزيادة الشفافية والمساءلة والمشاركة في تنفيذ خطط الدولة التنموية. وتشمل خطة المواطن الاستثمار القطاعي في كل محافظة، وكذلك جميع المؤشرات والمشاريع التنموية التي يجري تنفيذها. أعلنت الوزارة عن الإصدار الثاني من خطط المواطن في بداية عام 2021.
- قدمت مصر تقريرها الوطني الطوعي الثالث في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وعرضت جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في اجتماع المنتدى.
- أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء التقرير الوطني الثاني للإحصاءات حول أهداف التنمية المستدامة في عام 2019، والذي كشف عن تحسّن النسبة المئوية للمؤشرات المتاحة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة من 43٪ في عام 2018 إلى 47.5٪ في عام 2019. وتعزى هذه الزيادة إلى زيادة عدد الدراسات الاستقصائية وتحديث وزيادة وتيرة الدراسات القائمة والتوسّع في استخدام التكنولوجيا والمعلوماتية الحديثة.
- التحوّل الرقمي وتطوير نظم الرصد والتقييم
- أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أول أداة إلكترونية فعّالة لرصد الأداء الحكومي تعرف باسم المنظومة الإلكترونية المتكاملة للتخطيط والمتابعة لإدارة ورصد جميع المشروعات العامة التي تطلبها الجهات العامة. وتربط الأداة أيضاً جميع المشاريع العامة بأهداف خطة الحكومة وأهداف التنمية المستدامة.
- يقوم المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة حالياً، بتطوير مؤشر وطني للحوكمة ليقيس جودة الحوكمة في مصر. ومن المقدر أن يعتمد المؤشر على البيانات الكميّة فضلاً عن بيانات الدراسات الاستقصائية التي تقيس التصوّر العام وآراء الخبراء. وسيصدر التقرير الأول للمؤشر في عام 2022.
- تم إنشاء النظام الآلي الموحد للتحوّل الرقمي لتحقيق التكامل بين قواعد البيانات والسعي لتوفير الخدمات الآلية للمواطنين ومختلف الجهات.
- صدور القانون رقم 18 لسنة 2019 لتعزيز التحوّل الرقمي والشمول المالي، من خلال تنظيم استخدام طرق الدفع غير النقدي.

نتائج وتوصيات البحث

أولاً: نتائج البحث

- المؤشرات الخاصة بالحوكمة عن أداء مصر في مجالات النظام والسلامة والأمن جيدة.
- مصر واحدة من أقل الدول تضرراً من حيث الأثر الاقتصادي على العنف.
- تفوق مصر في مجال الأمن السيبراني.
- درجات مصر في مؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية أعلى بكثير من المتوسط العالمي مما يعكس الجهود التي بُذلت لتحديث ورقمنة العمليات والخدمات الحكومية.
- حصلت مصر على درجات جيدة في المؤشرات التي تقيس الخدمات العامة بشكل عام كما هو موضح في مؤشر الدول الهشة ومؤشر تشاندلر للحكومة الجيدة.
- قوة سمعة مصر وثقافتها وتراثها، الأمر الذي من شأنه أن يعزز نفوذها الدولي وسمعتها.
- مصر أحد أكثر الأسواق جاذبية في جميع أنحاء العالم من حيث حجم السوق.
- إنخفض مصر في بعض المؤشرات، مثل "مؤشر الدول الهشة" – "مؤشر الحرية الاقتصادية" – "مؤشر سيادة القانون"

- مؤشرات الإدارة المالية العامة والصحة المالية يشكلان تحدياً كبيراً أمام راسمي السياسات في مصر.
- مصر بحاجة إلى تعزيز قوة واستقرار المؤسسات والبنية التحتية والابتكار – المخرجات الإبداعية والتكنولوجية ومخرجات المعرفة لزيادة حجم الاستثمار المحتمل المفقود الذي يمكن جذبه.
- وفيما يتعلق بالمبادئ الرئيسية للحوكمة، تتقدم مصر ببطء في ممارسات الشفافية خاصة في الحكومة.
- وعندما يتعلق الأمر بسيادة القانون والحقوق، فإن مصر لديها إطار قانوني قوي، ولكن النتائج تظهر بشكل عام أن مصر بحاجة إلى تعزيز الالتزام والتطبيق الجيد
- وفيما يتعلق بحقوق المشاركة وإشراك المواطنين، والسيطرة على الفساد، فأداء مصر غير محدد، ويحتاج الي تكاتف المجتمع لمواجهتة.

ثانياً توصيات البحث

1- تحديث استراتيجية التنمية المستدامة لمصر – روية مصر 2030، لضمان الاتساق بينها وبين الأهداف الأممية للتنمية المستدامة والمؤشرات الخاصة بها وكذلك لمواكبة التغيرات التي طرأت على الاقتصاد المصري بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام 2016 .
2- العمل علي تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين والتوسّع في تقديم الخدمات الإلكترونية، وتعزيز استخدام منصات الخدمات الالكترونية وتبادل البيانات بين الجهات الحكومية، والتوسع في توفير الخدمات الحكومية على تطبيقات المحمول.
3- التطوير التشريعي المتمثل في مشروعي قانونين حول التخطيط العام للدولة والإدارة المحلية. ويهدف مشروع قانون الإدارة المحلية إلى تخصيص المزيد من السلطة للإدارة المحلية.
4- تطوير نظام تخطيط محلي لتطوير آليات تعزز المشاركة والمساءلة المجتمعية في إعداد الخطط المحلية بناء على احتياجات المجتمع وأولوياته.
5- وضع مؤشر لقياس القدرة التنافسية للمحافظات لتحديد المزايا التنافسية، والاستثمار المباشر والدعم الفني.
6- تصميم وإدارة قاعدة بيانات لمؤشرات الأداء على مستوى المحافظة لتطوير أنظمة التخطيط المحلية، وتفعيل آليات التحقق من البيانات، لضمان تنفيذ المشاريع وتفعيلها.
7- تعزيز قيم المواطنة والمسؤولية، وإدخال آليات جديدة للمشاركة، مثل منتديات الشباب، وبرامج التدريب.
8- تعيين الشباب في الحكومة في مناصب بارزة مثل نواب الوزراء والوزراء المعاونين ونواب المحافظين والمحافظين.

9- تحقيق درجة أكبر من الشفافية والمشاركة وتمكين المساءلة المجتمعية، والسماح بالمشاركة في تحقيق برامج التنمية ومشاريعها، فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

1. التقارير الطوعية لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لعامي 2018 و 2021 المعنية بالتنمية المستدامة.
2. دراسة أدابيات الحوكمة، الصادرة من المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة.
3. دليل أجراءات التشغيل القياسية للحوكمة وتفعيلها في المؤسسات العامة والصادر من المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة.
4. تصنيف مصر في مؤشرات الحوكمة والصادر من المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة

ثانياً مراجع أجنبية :

5. The World Bank blog for Governance, blogs.worldbank.org/governance
6. OECD: Good Governance,

7. Sustainable Development Goals and Public Governance,
8. Education Governance in Action stud,
9. The Relationship between Governance and Sustainable Development
10. The Reflection of Good Governance in Sustainable Development Strategies,
11. Good Governance and Sustainable Development Goals, earthesummit2002.org
12. Governance and sustainable development: How effective is governance? Taylor and Francis, 2017
13. The Nexus of Governance and Sustainable Development.
14. The Relationship between Governance and Sustainable Development
15. The Reflection of Good Governance in Sustainable Development Strategies
16. Good Governance and Sustainable Development Goals, earthesummit2002.org
17. Guney, Taner Governance and sustainable development: How effective is governance?
18. The Nexus of Governance and Sustainable Development, diplomaticcourier.org
19. IMP Sustainable Development Goals and Public Governance
20. Education Governance in Action study
21. The World Bank blog for Governance, blogs.worldbank.org/governance
22. OECD: Good Governance and SDGs